

« أعيان » : إعادة جدولة المديونية بقيمة 11.2 ملايين دينار

أعلن سوق الكويت للاوراق المالية انه قد ورد اليه من شركة اعيان العقارية كتاب نصه كالتالي :
تحيطكم علما بان شركة اعيان العقارية قامت بالتوقيع على إعادة جدولة للمديونية المستحقة لصالح احد البنوك الإسلامية بمبلغ 11.2 مليون دك. والتي موجيها تم سداد مبلغ 1.75 مليون دك. ليتبقى مبلغ 9,45 ملايين دك. , تسدد على عدد «4» دفعات خلال خمس سنوات
تستحق الدفعة الأولى في ديسمبر 2015 ، مما نتج عن هذا الأمر انخفاض في مطلوبات الشركة لتصبح 9,45 ملايين دك. ، بالإضافة الى إعادة تصنيف تلك الالتزامات لتصبح طويلة الاجل.

تقرير: « النفط والبتروكيماويات » هو القطاع المفضل للباحثين عن التوظيف في الكويت

والبتروكيماويات هو الأكثر إرهافاً « 21 في المئة » ، يليه قطاع البنوك والتمويل « 19 في المئة » ، ثم قطاع البناء « 18 في المئة » ، وتكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات والاتصالات « 18 في المئة » ، وأشار ثلث المشاركين « 24 في المئة » إلى أن قطاع البناء يتمتع أيضا بأطول ساعات عمل.

وفي هذا السياق قال سهيل مصري، نائب الرئيس للمبيعات في بيت.كوم: «أصبحت عملية البحث عن عمل في مختلف القطاعات المهنية اليوم أسهل من أي وقت مضى. ولدينا في بيت.كوم حاليا متوسط 10.000 فرصة عمل يوميا في مختلف القطاعات، والأدوار والمستويات الوظيفية. بالإضافة إلى الوظائف التي يتم الإعلان عنها عبر الموقع، فهناك عالم من الوظائف المخفية، حيث يقوم أصحاب العمل بملء آلاف الشواغر الوظيفية غير المعلن عنها باستخدام منصة تخصصات بيت.كوم التي توفر نقاش دائم حول التوظيف، وفرص غنية يتم تنفيذها من قبل أصحاب العمل المحتملين، والعملاء ونظرائهم في القطاع. وهناك اليوم أكثر من 80.000 تخصص على منصة تخصصات بيت.كوم، وهي تشهد نموا سريعا بفضل عمق الحلول التي تقدمها بيت.كوم والتي تتميز بإضفاء القيمة الفريدة والجديدة وشعبيتها، ونحن نرى بأن هذا المجال الجديد في تطور الوظائف هو بمثابة الواجهة الجديدة للتوظيف، وتعريف حقيقي لأعمال التوظيف عبر الإنترنت في يومنا هذا».

ويبدو أن السدادات في الكويت يتجهن بشكل اكبر نحو قطاع العناية الصحية والخدمات الصحية والصيدلة بحسب 37 في المئة من المشاركين في الاستطلاع، يليه قطاع البنوك والتمويل « 35 في المئة »، والقطاع التعليمي والأكاديمي « 34 في المئة »، أما المواجه المحلية، فتُجذب في الغالب إلى وظائف قطاع النفط والغاز والبتروكيماويات « 46 في المئة »، ووظائف الخدمات والخدمات المدنية « 34 في المئة »، والبنوك والتمويل « 28 في المئة ».

ويعتقد المشاركون أن قطاع النفط والغاز والبتروكيماويات قد شهد في العام الماضي نواقلها 50 في المئة » ، يليه قطاع البنوك والتمويل « 27 في المئة » ، وتكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات والاتصالات « 20 في المئة ».

وتعتبر الحكومة الموظف المفضل بحسب 55 في المئة من المشاركين في الكويت.

أظهر استطلاع إجراه بيت.كوم، أكبر مواقع للتوظيف في الشرق الأوسط، بالتعاون مع YouGov، المنظمة المتخصصة بالأبحاث والاستشارات، حول «أفضل مجالات العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا». أن المشاركين في الكويت يعتبرون قطاع النفط، والغاز والبتروكيماويات المفضل لديهم في ما يتعلق بالتوظيف. كما ويُنتظر إلى هذا القطاع بتقدير كبير من حيث احتمالات النمو، في حين تميل السيدات على الأغلب بوظائف المجال الصحي.

وعُبر 41 في المئة من الموظفين في الكويت المشاركين في الدراسة عن رضاهم عن حزم الرواتب الشهرية التي يتقاضونها في قطاعهم الحالي، في حين أشار 48 في المئة منهم إلى رضاهم عن قدرتهم على الحفاظ على توازن جيد بين الحياة والعمل. كما أنهم يشعرون بالارتياح حيال فرص النمو الوظيفي بشكل عام « حيث عبّر 40 في المئة عن رضاهم، والأمن الوظيفي « 50 في المئة »، وساعات العمل « 59 في المئة »، والتدريب وفرص التطور « 36 في المئة ».

ويشير 53 في المئة من المهنيين إلى سعادتهم بتقافة العمل الحالية لديهم. الأمر الذي يظهر أن بيئة العمل في الكويت هي بيئة سعيدة. وتعتبر حزم الرواتب الشهرية في مجال النفط والغاز والبتروكيماويات في الكويت الأفضل « بحسب 65 في المئة »؛ مع أن وظائف البنوك والتمويل تحظى بتقدير جيد من حيث الرواتب على حد سواء، وذلك بحسب 29 في المئة من المشاركين. كما تعتبر وظائف قطاع النفط والغاز والبتروكيماويات الأفضل من حيث الحفاظ على توازن جيد بين العمل والحياة « 47 في المئة »، تليها وظائف مجال النفط والغاز والبتروكيماويات « 36 في المئة »، ثم البنوك والتمويل « 33 في المئة ».

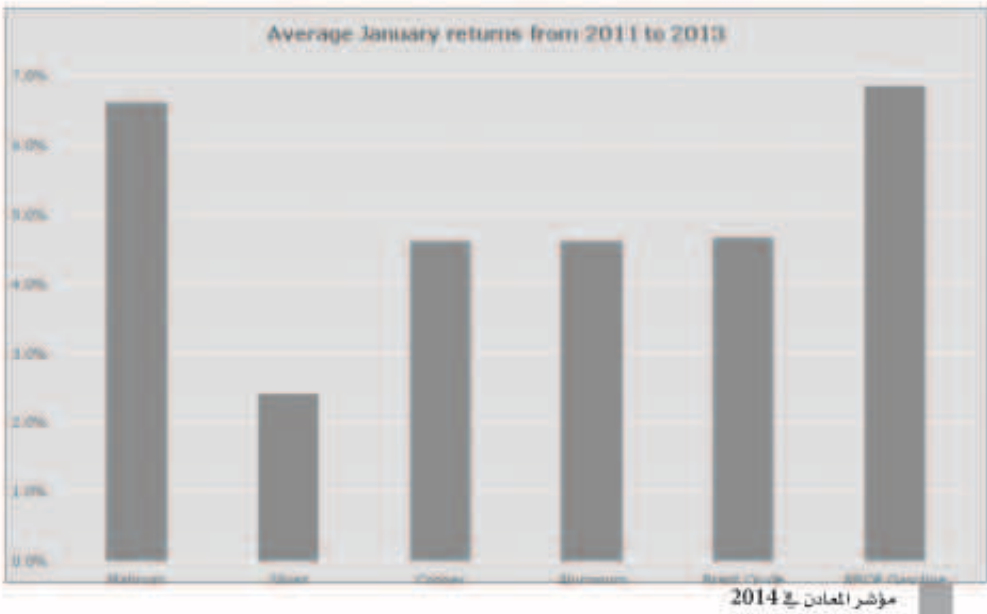
وتقدم وظائف النفط والغاز والبتروكيماويات أفضل احتمالات النمو الوظيفي بحسب أغلبية المشاركين في الاستطلاع « 55 في المئة »، في حين يحتل قطاع البنوك والتمويل المرتبة الثانية بنسبة 28 في المئة. وحصدت وظائف قطاع النفط والغاز والبتروكيماويات أعلى للمستويات من حيث الأمن الوظيفي « 54 في المئة »، على الرغم من وجود مستويات عالية من الأمن الوظيفي في الوظائف الحكومية « 42 في المئة »، والبنوك والتمويل « 21 في المئة ».

ويعتقد المشاركون بأن قطاع النفط والغاز

عن حالات توقف تحت السعر المنخفض الحالي عند 1.187 دولارا للاونصة ولكن الفشل في كسر حاجز السعر الأدنى خلال 2013 عند 1.180 دولارا للاونصة جذب البعض للبيع ومنذ ذلك الحين أعادت بعض عمليات البيع الإضافية السعر فوق عتبة 1.200 دولارا للاونصة وبالتالي إلى الأمان النسبي.

كانت عمليات البيع جديدة بالملاحظة هذه السنة من ساعات التداول الأسبوعية حتى الآن والذي انعش التوقعات باستمرار الطلب من هذه المنطقة ثابتا هذه السنة أيضا، بلغت الزيادة في السعر من أجل الحصول على توصيل فوري للذهب في الصين حوالي 23 دولارا للاونصة. نتج المزيد من الدعم من أسواق السندات الموازنة بعد عمليات البيع الشرهة الحالية والتي نتج عنها ارتفاع عائدات السندات الأمريكية لعشر سنوات إلى أعلى مستوياتها في سنتين ونصف.

وارتفعت المضاربة في عميات البيع قصيرة الأجل من قبل صناديق التحوط إلى أربعة أضعاف لتصل إليها 5,7 ملايين أونصة خلال شهري نوفمبر وديسمبر حيث ستعاني محاولة البيع الفاشلة والنشاط الناتج عن ذلك القليل من الضعف في السندات قصيرة الأجل والتي ستساعد في الانتعاش. تبقى موضوع فيما إذا كان من الكافي رؤية حركة رجعية للسعر فوق المقاومة الرئيسية عند 1.268 دولارا للاونصة موضع شك مع مراعاة استمرار الترقق في المنتجات المتداولة في البورصة سلبيا خلال أيام التداول الأولى من 2014.



الانتعاش لأكثر من 50 بالمئة حتى الآن ما بين شهري نوفمبر وديسمبر. كان النحاس أحد أفضل السلع أداء في ديسمبر مع عودته إلى وضعه بعد زيادة توقعات النمو في الولايات المتحدة واستدامة توقعات النمو في الصين والاندان يعدا أكبر مستهلكي العالم. كان دعم الحركة متمثلا في النقص المستمر في مخزونات المخازن التي تراقبها بورصتي العقود الآجلة الأساسيتين في لندن وشنغهاي.

هيمد مستوى المخزون في كل من بورصة لندن للمعادن وبورصة شنغهاي للعقود الآجلة إلى أدنى مستوياتها في عام بحسب البيانات الأخيرة من 31 ديسمبر. مع تركز التركيز على النحاس في الأشهر الحالية حول توقعات

قال تقرير ساكسو بنك أغلق أسبوع التداول الأول «غير المكتمل» على مكاسب الذهب والفضة، بعض الخاسرين الأكبر خلال عام 2013، بينما تراجع قطاع الطاقة عن بعض مكاسبه التي شهدها في الأسابيع الأخيرة من شهر ديسمبر. ارتفعت توقعات النمو مع دخولنا في السنة الجديدة، مع وصول النشاط الصناعي العالمي إلى أعلى مستوياته منذ شهر أبريل 2011.

وأضاف التقرير هل سيعيد التاريخ نفسه فيما يتعلق بنتائج الأداء القوي في شهر يناير للسنة الرابعة على التوالي للسلع الأساسية كالبلاتينيوم والفضة والنحاس وخام برنت والبنزين؟ وتابع تدعم الاشارات المبكرة المعادن ولكننا غالبا ما شهدنا أن اتجاه السعر خلال أيام التداول الأولى من السنة يكون خاطئا.

يمكن أن يعاني قطاع الطاقة أكثر من القطاعات الأخرى للوصول إلى النتائج الإيجابية نفسها مع انعدام النقص الحالي للمشاكل الجيوسياسية الحالية بالإضافة إلى زيادة العرض خصوصا من أمريكا الشمالية، واستئناف الصادرات الليبية المحتملة مما سيساهم في تحجيم الأسعار. وقال كما بين الجدول أدناه، شهد الأسبوع الماضي اسعارا مرتفعة لجميع المعادن الثمينة مع تصددر الفضة لها يتبعها البلاتينيوم والذهب والبالاديوم. خسر مؤشر داو جونز -UBS للمعادن الثمينة أكثر من 30 في المئة في عام 2013 مع تصددر الذهب والفضة للخاسرين. تدل تلك الحركة على توقف مفاجئ في انتعاش الذهب للعديد من

« التجاري » يعلن الفائزين في « حساب النجمة »

أجرى البنك التجاري الكويتي السحب اليومي على «حساب النجمة»، في المركز الرئيسي للبنك، بحضور وزارة التجارة والصناعة ممثلة أحمد الحمد، وقد فاز كل من:

- 1- فتوح عباس حسن
- 2- مريم عيسى الناصر
- 3- جود الفضل خان

جائزة قيمتها 7000 دينار كويتي لكل منهم.

ويتضمن حساب النجمة الجديد بتأهيل عملائه الفوز بجائزة يومية قمرها 7000 دينار كويتي، ليتفرد البنك التجاري بتقديم أكبر جائزة سحب يومي، بالإضافة إلى أربعة سحبويات كبرى تجرى خلال العام تبلغ قيمة كل جائزة منها 100,000 دينار كويتي تقام في العيد الوطني والتحرير،عيد الفطر، وعيد الأضحي المبارك بالإضافة إلى ذكرى تأسيس البنك في 19 يونيو. يفتح حساب النجمة بمبلغ 500 د.، والتأهل لدخول السحب اليومي بعد فترة أسبوع وسحبويات للمسابقات بعد فترة شهرين، علما بأن حساب النجمة يمنح عملائه أكبر عدد من الفرص للربح حيث يحصل العميل على فرصة للربح مقابل كل 25 د.ك.، يبقى في الحساب بدلا من 50 د.ك.، والتجاري، ينتهز هذه الفرصة لينهي جميع الفائزين في سحب النجمة ، علما بأنه سيتم قيد الجوائز النقدية إلى حسابهم في البنك. كما تتوجه بالشكر لوزارة التجارة والصناعة على تعاونهم الدائم وإشرافهم الفعال على عمليات السحب التي تمت بسلاسة ونظام.

الأغذية محرك أساسي

« بيتك للأبحاث » : ارتفاع التضخم في نوفمبر إلى 2.6 في المئة

إشار تقرير اصصدرته شركة «بيتك للأبحاث، المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» أن التضخم ارتفع في الكويت إلى 2.6 في المئة في نوفمبر الماضي على أساس شهري بينما سجل انخفاضاً على أساس سنوي، وتوقع التقرير أن يسجل معدل التضخم في الكويت 3,5 في المئة في 2014 .

وانخفض تضخم أسعار المستهلك في الكويت بصورة طفيفة ليسجل 2.6 في المئة على أساس سنوي في نوفمبر 2013، بانخفاض ضئيل جدا عن نسبة الـ 2,7 في المئة على أساس سنوي المسجلة في أكتوبر 2013 نتيجة لانخفاض أسعار قطاع الأغذية والمشروبات، وبالنسبة للأساس الشهري، زاد معدل التضخم في الكويت بنسبة 0.1 في المئة فقط مقارنة بزيادة بنسبة 0.2 في المئة على أساس شهري في أكتوبر 2013.

هذا وقد لاسم معدل التضخم مستوى الـ 3 في المئة في وقت سابق من هذا العام وتحديدا في شهري مايو ويونيو 2013 حيث ارتفع

الأونة الأخيرة، من المتوقع أن تعمل الأوضاع المالية الملائمة والسياسة النقدية على دعم الطلب المحلي، مما يؤدي إلى تشكيل ضغوط على ارتفاع في أسعار المجوهرات الذهبية في منتصف 2012 والتي سجلت انخفاضا في الوقت الحالي نتيجة للمقارنة السنوية، وعلى جانب الارتفاع في معدل التضخم، وظلت أسعار المغروشات المنزلية ومعدات الصيانة عندمعدلاتها المرتفعة بنسبة 4.6 في المئة على أساس سنوي في نوفمبر 2013 بعد أن سجلت نفس المعدل في أكتوبر 2013. وقد لاحظنا أن الأسعار في هذه الفئة نمت بشكل كبير لأنها كانت تتراوح بين 2.2 في المئة إلى 2.8 في المئة من أبريل 2013 إلى أغسطس 2013 نتيجة لارتفاع تكاليف الإيجارات، وازدهرت التفاصيل من الزيادة جاءت كنتيجة لارتفاع أسعار الأثاث والأجهزة المنزلية وكذلك السلع والخدمات المنزلية وأعمال الصيانة.

توقعت التضخم لعام 2014 على الرغم من اعتدال الأسعار في



قد انخفض بنسبة 4.4 في المئة على أساس سنوي في نوفمبر 2013. بالإضافة إلى المواد الغذائية، ساهمت أيضا قطاعا الرعاية الصحية والسلع والخدمات المتنوعة في انخفاض حدة التضخم، حيث انخفض تضخم الرعاية الصحية بمعدل 0.5 في المئة على أساس سنوي بينما انخفضت السلع



وبالنظر إلى أن الكويت تستورد معظم موادها الغذائية، يتحو 90 في المئة « من الخارج لغرض الاستهلاك المحلي. فلا زلنا عند توقعاتنا من أن تضخم أسعار المواد الغذائية سيظل منخفضا في المستقبل القريب، نتيجة لانخفاض العالمي في وتيرة أسعار المواد الغذائية. وكان مؤشر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «فاو»

الطلب آنذاك على المواد الغذائية استعدادا لشهر رمضان خلال تلك الفترة بالإضافة إلى زيادة الإيجارات السكنية. وبصورة عامة، جاء متوسط التضخم للفترة من يناير إلى نوفمبر 2013 عند معدل 2,7 في المئة على أساس سنوي 2013، وذلك يتماشى بصورة كبيرة مع توقعاتنا للتضخم لسنة 2013 ككل والتي نتوقع أن تكون 2.8 في المئة على أساس سنوي. وكما توقعنا، جاء اعتدال معدل التضخم في الكويت في نوفمبر 2013 نتيجة لانخفاض أسعار قطاع الأغذية والمشروبات، وواصلت تكاليف أسعار المواد الغذائية اعتدالها لتسجل زيادة بنسبة 2.4 في المئة على أساس سنوي، وهو انخفاض أقل بكثير عن الزيادة بنسبة الـ 3.5 في المئة على أساس سنوي المسجلة خلال الشهر السابق. واظهرت التفاضيل انخفاض أكثر من مجموعة فرعية في قطاع الأغذية خلال شهر نوفمبر 2013 بقيادة الفواكه الطازجة والمجمدة « انخفاض بنسبة